

قراءة في تاريخ وحاضر

الاقتصاد الأردني

2018 - 1971

الأستاذ الدكتور

محمد خليل العدينيات



قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردني

2018-1971

الأستاذ الدكتور

محمد خليل العدينيات

دار وإدارة النشر والتوزيع

الطبعة الأولى

2020

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2019/4/ 1979)
العدينات، محمد خليل
قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردني/ محمد خليل العدينات. – عمان: المؤلف،
2019 .
(334) ص
ر.إ. : (2019 / 4 / 1979)
الواصفات: / التاريخ الاقتصادي // اقتصاديات المال // الأردن/
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 330.91565
(ردمك) ISBN 978-9957-91-269-0

* قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردني 2018-1971
* الأستاذ الدكتور محمد خليل العدينات
* الطبعة الأولى 2020
* جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



دار وائل للنشر والتوزيع

* الأردن – عمان – شارع الجمعية العلمية الملكية – مقابل البوابة الشمالية للجامعة الأردنية
هاتف : 00962-6-5335837 – فاكس : 00962-6-5331661 - ص. ب (1615 – الجبيهة)
* الأردن – عمان – العبدلي – مقابل مجلس الأمة – بجانب الخطوط الجوية الملكية الأردنية
هاتف 00962-6-5661996

www.darwael.com

E-Mail: Wael@Darwael.Com

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف.
All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the author.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
19	تمهيد
21	مقدمة
الجزء الأول	
25	أداء الاقتصاد الأردني للفترة 1971- 2018
27	الفصل الأول: أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1971-1981
27	أولاً: أهم الإنجازات في الفترة الزمنية 1950-1971
29	ثانياً: واقع الاقتصاد الأردني خلال عام 1971
31	ثالثاً: أثر ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الأردني
36	رابعاً: الأردن والفرصة الضائعة
40	خامساً: دروس من التجارب السابقة للبلدان النامية التي تبنت نهج التخطيط
46	سادساً: استراتيجية التنمية في الأردن من خلال وضع الخطط التنموية
46	أ- خطة التنمية الاقتصادية 1973-1975
47	ب- خطة التنمية الاقتصادية 1976-1980
51	الفصل الثاني: أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1982 إلى 1991
51	أولاً: تقييم أداء الاقتصاد الأردني خلال سنوات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية 1981-1985
54	ثانياً: خطة التنمية الاقتصادية الثالثة 1986-1990
55	ثالثاً: تقييم التجربة الأردنية في التخطيط خلال عقدي السبعينات والثمانينات
65	الفصل الثالث: أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1992-2007
65	أولاً: برنامج الانتعاش والتصحيح الاقتصادي للفترة 1992-1998
67	ثانياً: أداء الاقتصاد الأردني خلال للفترة 1989-1992
77	ثالثاً: أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1993-1998
81	رابعاً: أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1999-2008

الصفحة	الموضوع
93	الفصل الرابع: أداء الاقتصاد الأردني في الفترة 2008 - 2018
95	الباب الأول: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأردني الفترة 2008-2010
95	أولاً: تعريف بالأزمة المالية وأسبابها
102	ثانياً: كيف تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمة المالية العالمية :
105	ثالثاً: أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2008-2010
114	الباب الثاني: أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2011-2018
114	أولاً: حالة الاقتصاد الأردني في عام 2011
118	ثانياً: برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات 2012-2015
123	حالة الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2012-2016
126	برنامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاسه على الوضع الاقتصادي 2012-2016.
128	واقع استثمار السوريين في الأردن خلال الفترة 2012-2016
129	واقع الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2016-2018
	الجزء الثاني
133	النظام الاقتصادي في الأردن
135	الفصل الخامس: المالية العامة في الأردن
135	مقدمة
138	الباب الأول: الإنفاق العام في الأردن
138	أولاً: تقسيم الإنفاق ما بين إنفاق جاري وإنفاق رأسمالي
140	ثانياً: التصنيف الموحد للإنفاق الحكومي
148	ثالثاً: ظاهرة النزعة لدى الحكومة في التوسع في الإنفاق العام.
149	رابعاً: الإصلاح المالي في الأردن.
157	الباب الثاني: الضرائب في الأردن Taxation in Jordan

الصفحة	الموضوع
157	المحور الأول: الأهمية النسبية للضرائب في الإيرادات المحلية في الأردن.
158	المحور الثاني: النظام الضريبي في الأردن Tax system in Jordan
160	المحور الثالث: مدى فعالية السياسة الضريبية في تعزيز الإيرادات الضريبية في الأردن
163	المحور الرابع: الهيكل الضريبي والعبء الضريبي في الأردن
169	المحور الخامس: لماذا قامت الحكومة الأردنية بتعديل قانون ضريبة الدخل لعام 2009
171	الباب الثالث: عجز الموازنة في الأردن
187	الفصل السادس: النظام المالي في الأردن
187	مقدمة
190	الباب الأول: تعريف القطاع المالي في الأردن، مكوناته، وأهميته
201	الباب الثاني: أهمية النظام المالي في الاقتصاد
201	أولاً: العلاقة بين دورة النقود Monetary circuit والإنتاج Production
207	ثانياً: الاستقرار المالي Financial stability
207	أ- الإطار النظري
211	ب- الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية في الأردن
218	الباب الثالث: السياسة النقدية في الأردن
225	الجزء الثالث موضوعات مختارة من الاقتصاد الأردني
227	الفصل السابع: إدارة القطاع العام في الأردن وآثارها الاقتصادية
227	مقدمة:
228	الباب الأول: العلاقة بين تطور مفهوم الإدارة العامة والتخصيصية
237	الباب الثاني: التجربة الأردنية في التخصيص والإصلاح الإداري
239	تقييم تجربة الأردن في التخصيص وعلاقتها مع التطوير الإداري:

الصفحة	الموضوع
245	نهج الإدارة الحكومية في القرن الحادي والعشرين
248	الإصلاح الإداري خلال الفترة 2006-2012
248	الإدارة الحكومية خلال الفترة 2012-2018
251	ضعف الشفافية وظهور شكل آخر للواسطة
255	الفصل الثامن: ماذا يجب أن نعرف عن ظاهرة البطالة المرتفعة والمزمنة في الأردن
255	مقدمة
256	العوامل الديمغرافية: القوى العاملة في الأردن
260	خصائص البطالة في الأردن
261	ما الجديد في نتائج مسح قوة العمل لعام 2018
262	ما هي علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الأردن
264	البطالة في الأردن وثقافة العيب
265	أسباب إحجام العمالة الأردنية عن العمل في المهن التي تمارسها العمالة الوافدة
267	قياس أثر ثقافة العيب على البطالة في الأردن
268	منافسة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية
269	خصائص العمالة الوافدة في الأردن
277	الفصل التاسع: الحسابات القومية: الإطار النظري والتطبيق العملي حسب منهجية دائرة الإحصاءات العامة في الأردن
277	مقدمة
278	إطار نظام الحسابات القومية
279	الباب الأول: التبادلات (Transactions)
279	أولاً: جانب العرض الكلي الفعلي Total Actual Supply
280	ثانياً: جانب الطلب الكلي

الصفحة	الموضوع
284	الباب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الفعلي
284	أولاً: الإنتاج (Production)
285	ثانياً: حساب القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) والإنفاق الفعلي
287	ثالثاً: أسلوب جمع البيانات المطلوبة لغاية احتساب (GDP)
289	الباب الثالث: توزيعات الناتج المحلي الإجمالي
290	أولاً: طريقة حساب فائض التشغيل (Operating surplus (OS)
291	ثانياً: حساب القيمة المضافة لمنتجات الخدمات الحكومية والمؤسسات التي لا تهدف للربح.
292	الباب الرابع: منهجية حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن.
292	مقدمة
292	أولاً: حساب ال GDP بأسعار الأساس Basic Price
294	ثانياً: حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق GDP at Market Price
294	ثالثاً: حساب ال GDP بالأسعار الثابتة GDP at Constant Prices
295	رابعاً: حساب مثبت (GDP) GDP deflator
295	خامساً: حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (CPI) وحساب التضخم Inflation
301	الفصل العاشر الخلاصة
321	الملاحق
325	قائمة المراجع
1	المقدمة مترجمة باللغة الانجليزية

الجدول

الصفحة	الجدول
37	جدول رقم (1.1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبأسعار الأساس (مليون دينار) ومعدل النمو ومعدل التضخم
39	جدول رقم (1.2) الإنفاق الحكومي بملايين الدينانير ونسبة النمو في الإنفاق الحكومي ونسبة الإنفاق في الـ GDP بالأسعار الجارية
54	جدول رقم (2.1) GDP بالأسعار الجارية، والإنفاق الحكومية الإجمالي، والدين الداخلي، والدين الخارجي بملايين الدينانير. ونسب المتغيرات أعلاه إلى GDP
71	جدول رقم (3.1) الإيرادات المحلية للحكومة المركزية (مليون دينار)
143	جدول رقم (5.1) خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدره حسب الأقسام والمجموعات الوظيفية للسنة المالية 2019
146	جدول رقم (5.2) خلاصة التصنيف الاقتصادي للنفقات الجارية للسنوات 2017-2021
147	جدول رقم (5.3) خلاصة التصنيف الاقتصادي للنفقات الرأسمالية للسنوات 2017 - 2021
154	جدول رقم (5.4) الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة
173	جدول رقم (5.5) خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2019
177	جدول رقم (5.6) عجز الموازنة المقدر والفعلي بملايين الدينانير
179	جدول رقم (5.7) الإيرادات الكلية للحكومة المركزية المقدره والفعليه بملايين الدينانير حسب بنودها الرئيسية

مقدمة

لقد هدف هذا الكتاب إلى توثيق مسيرة الاقتصاد الأردني ابتداءً من عام 1971، وذلك من خلال تحليل أداء الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة لمحاولة تفسير الأداء ومعرفة الأسباب التي ساعدت في حدوث الانتعاش والازدهار الاقتصادي في فترات معينة، والأسباب الأخرى التي أدت إلى تباطؤ وانكماش الاقتصاد الأردني في فترات أخرى، وتقييم الدور الذي قامت به الحكومات سواء في مراحل الانتعاش الاقتصادي أو مراحل التباطؤ والانكماش الاقتصادي. وقد قسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة والخلاصة. حيث تناول الجزء الأول الفصول المتعلقة بأداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1971-2018، حيث تم تقسيم أداء الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة إلى أربعة فصول هي: الفصل الأول بعنوان أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1971-1981، والفصل الثاني بعنوان أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1982-1991، والفصل الثالث بعنوان أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1992-2007، والفصل الرابع بعنوان أداء الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2008-2018. وكان كل فصل من هذه الفصول يتناول مرحلة من المراحل الرئيسية التي مر بها الاقتصاد الأردني، حيث شهدت كل مرحلة أداءً اقتصادياً مختلفاً عن غيرها من المراحل الأخرى، إضافة إلى أن كل مرحلة من هذه المراحل تأثرت بعوامل وأحداث خارجية مختلفة، كما وشهدت كل مرحلة تبنياً لاستراتيجيات ولسياسات اقتصادية مختلفة على المستوى الداخلي. وقد تم تقييم الأداء الاقتصادي خلال هذه الفصول بالاعتماد على تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وقد تم دعم وجهات النظر التي تم التوصل إليها في هذا الكتاب من خلال الاستشهاد بتجارب البلدان الأخرى وخصوصاً الدول النامية، والاستفادة من

نتائج الأبحاث العلمية التي أجراها علماء الاقتصاد، وخصوصاً الأبحاث العلمية في حقل التنمية الاقتصادية.

أما الجزء الثاني من الكتاب فهو حول النظام الاقتصادي في الأردن، والذي اشتمل على فصلين هما: الفصل الخامس بعنوان المالية العامة في الأردن، وقد تم التركيز في هذا الفصل على أهمية القطاع العام كمزود للسلع العامة، وعلى أشكال وطرق تصنيف الإنفاق الحكومي وأهميتها، والآثار الاقتصادية للتوسع في الإنفاق العام، وأهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق الحكومي، ومكونات وخصائص النظام الضريبي في الأردن، وعجز الموازنة العام والمديونية العامة في الأردن وآثارها الاقتصادية، وتم استعراض وتقييم برامج الإصلاح المالي في الأردن.

أما الفصل الآخر من الجزء الثاني من الكتاب فهو الفصل السادس بعنوان النظام المالي في الأردن. وقد تناول هذا الفصل شرحاً لمكونات النظام المالي في الأردن، وعلاقة النظام المالي بالأزمات المالية ومخاطر ذلك على الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحديد المخاطر النظامية التي تسبب خسائر اقتصادية كبيرة على الاقتصاد الوطني، وتقييم السياسات النقدية والاحترازية الجزئية والكلية للبنك المركزي الأردني وآثارها الاقتصادية.

أما الجزء الثالث من الكتاب فهو يتناول بعض القضايا الاقتصادية المهمة سواء كانت تؤثر في الأداء الاقتصادي بشكل كبير، أو كانت ناتجة عن خلل في أداء الاقتصاد الأردني ولها تداعيات كبيرة على المجتمع، أو لها علاقة في فهم طرق قياس أداء الاقتصاد الأردني، وفي هذا الجزء من الكتاب تم وضع ثلاثة فصول وهي: الفصل السابع وهو بعنوان إدارة القطاع العام في الأردن وآثارها الاقتصادية، وقد تناول هذا الفصل الإدارة الحكومية في الأردن، والعلاقة بين الإدارة العامة بمفهومها

عنها في المؤسسات غير الربحية، وهناك أمثلة أخرى كثيرة. وهذا مما دفعني إلى أن أضع فصلاً للحسابات القومية وفقاً لنظام (SNA)، وسيجد القارئ أن الطريقة والأسلوب الذي وضع فيه هذا الفصل يختلف بشكل كبير عن ما هو موجود في أي كتاب من كتب النظرية الاقتصادية الكلية على النحو الآتي:

1- لقد تم ربط نظام (SNA) في هذا الفصل مع مفهوم ومبدأ التوازن حسب النظرية الاقتصادية في علم الاقتصاد.

2- لقد تم شرح منهجية حساب كل متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال شرح الأسباب المنطقية وراء اعتماد طريقة حساب كل متغير من هذه المتغيرات الاقتصادية.

3- لقد تم إعطاء القارئ فكرة عن منهجية الحسابات القومية المعتمدة في الأردن، بحيث تمكنه من فهم الأرقام الواردة في النشرات الاقتصادية ومدلولاتها الاقتصادية.

لذا فإنني أنصح طلبة الاقتصاد والعلوم المالية بضرورة قراءة هذا الفصل كما وأنتني أنصح كل من يعتقد أنه بحاجة لفهم أكبر لكيفية حساب الأرقام والبيانات المتعلقة بالحسابات القومية أن يقرأ هو الآخر هذا الفصل.

ونريد أن نوضح أن بعض الأفكار التي تم تضمينها في هذا الكتاب قد قمنا بطرحها سابقاً في مؤتمرات أو ندوات أو محاضرات أو نشرات، ولكن لم يتم نشرها في كتب أو مجلات علمية محكمة.